



الخبر:

وزير المالية الجارحي يحضر الدورة 78 من اجتماعات منظمة الجمارك العالمية

وصل عمرو الجارحي وزير المالية، إلى مدينة الأقصر لافتتاح اجتماع لجنة السياسات لمنظمة الجمارك العالمية (WCO) ويصاحبه نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، و رئيس مصلحة الجمارك المصرية، و محافظ الأقصر وعددًا من رؤساء الجمارك والممثلين التجاريين بالبعثات الدبلوماسية بالدول الأعضاء وعدد من قيادات مصلحة الجمارك المصرية

المصدر: (وكالات بتصرف الاثنين 4 ديسمبر 2017)

التعليق على الخبر

- أنشئت منظمة الجمارك العالمية World Customs Organization عام 1952 في بروكسل باسم مجلس التعاون الجمركي Customs Cooperation Council (CCC)، ثم في عام 1994 تم تبني الاسم الجديد باسم منظمة الجمارك العالمية والتي تضم في عضويتها 169 إدارة جمركية من مختلف أنحاء العالم وهي منظمة حكومية مستقلة وتعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي والمؤسسات الأكاديمية.
- والغرض الأساسي من منظمة الجمارك العالمية هو تعزيز الكفاءة والفاعلية للإدارات الجمركية في مجالات تطبيق تعليمات التجارة، وتطوير وإستدامة المعايير الأساسية لتبسيط وتوحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: نجلاء مأمون

• وقد اعتمدت منظمة الجمارك العالمية التقسيم الجغرافي للعالم والمكون من ستة أقاليم واتخذت إدارة جمركية واحدة من كل إقليم لتقوم بتمثيلها ويكون مدير عام جمارك تلك الدولة هو الممثل الإقليمي ونائب لرئيس منظمة الجمارك العالمية، وهذه الأقاليم هي:

1. أمريكا والكاريبي وتضم 30 دولة، ويمثلها كندا.

2. أوروبا وتضم 50 دولة. ويمثلها هنغاريا.

3. شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط وتضم 17 دولة ويمثلها الأردن.

4. غرب ووسط إفريقيا وتضم 21 دولة ويمثلها غانا.

5. شرق وجنوب إفريقيا وتضم 21 دولة ويمثلها رواندا.

6. آسيا وجزر الهادي وتضم 31 دولة ويمثلها الهند.

• **تعتبر** تلك المرة الأولى التي تعقد لجنة السياسات لمنظمة الجمارك العالمي اجتماعها بإحدى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية حيث عقدت اجتماعاتها السابقة في عدد من الدول الكبرى منها موسكو وبروكسل والدومينيكان والبرازيل، وتجتمع لجنة السياسات لمنظمة الجمارك العالمية مرتين سنوياً، مرة في مقر المنظمة ببروكسل والأخرى في إحدى الدول الهامة.

• **يشارك** في الاجتماع 30 دولة بلجنة السياسات لمنظمة الجمارك العالمية ممثلة عن 186 دولة أعضاء بالمنظمة.

• **يناقش** الاجتماع قضايا الجمارك ودورها في دعم الاقتصاد والتجارة العالمية، فضلاً عن التعاون بين مصلحتي الجمارك والضرائب باعتبارهما مصلح إيراديه وهناك مذكرة سيتم توقيعها مع صندوق النقد الدولي لتعظيم دور الجمارك في العملية التجارية وهناك طلب من صندوق النقد الدولي بتقديم الدعم الفني للإدارات الجمركية للوصول إلى أفضل ممارسات تسهم في تحقيق التعاون بين مصلحتي الضرائب والجمارك وسيتم انعقاد الجلسات بعدة لغات وهي العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية.

• **كما يتم تناول** أحكام التدفقات المالية غير المشروعة وسبل تدفقها، والتي منها التلاعب في الفواتير وتغيير بلد المنشأ وغسل الأموال والتسعير التحويلي وكذا طرح أفضل الممارسات اللازمة للقضاء على هذه التدفقات غير المشروعة

• **كذلك يحتوي الاجتماع** على عدداً من الموضوعات يتم من خلالها استعراض أهم إنجازات تنفيذ استراتيجية عمل المنظمة خلال الفترة 2016 – 2018 والتي تتعلق بأربع برامج أساسية وهي عرض التقدم الذي تم تحقيقه ضمن خطة العمل الخاصة بحزمة التنافسية الاقتصادية وعرض الموقف الخاص بالتقدم في خطة عمل إدارة تنمية القدرات واستعراض تقرير بشأن استخدام لغات إضافية في عمل المنظمة وآخر يتعلق بالاجتماع مع المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص.

• **كما سيتم مناقشة** عدد من الموضوعات المهمة التي تتمثل في تسيير حركة التجارة العالمية، حيث من المقرر عقد جلسات متوازية عن التجارة الإلكترونية، التي أصبحت تفرض نفسها الآن على المعاملات التجارية وكيفية إحكام الرقابة عليها، وكذلك مناقشة المبادرة الأمنية والتي تشمل إحكام الرقابة على تهريب بعض المواد ثنائية الاستخدام (السلمي والضار بالأمن)، ومناقشة الموضوعات الخاصة بقياس الأداء والدراسة الخاصة بتقليص زمن الإفراج الجمركي وكذا موضوع تسهيل حركة التجارة ضمن اتفاقية تسهيل التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بما في ذلك تقدم العمل ببرنامج ميركاتور والذي بمقتضاه تتمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية.